

# بوادر حزم عماني إزاء الحوثيين تمهد لحل عقدة رفضهم لمبادرة وقف إطلاق النار

## توافق عماني ضمني مع المبادرة السعودية للتهديّة في اليمن

سلطنة عمان التي دأبت على لعب دور الوسيط المحايد في حلحلة الصراعات، تبدو بصدد تجاوز هذا الدور في الجهود التي تبذلها قوى إقليمية ودولية لإنهاء الحرب في اليمن، وذلك من خلال عدم الاكتفاء بحمل الرسائل بين أطراف الصراع ورعاية اجتماعاتهم، والانتقال بدلاً من ذلك إلى صياغة موقف واضح من السلام ومن الطرف المعرقل له تمهيدا لممارسة ضغوط عليه.

وعلى هذه الخلفية أعتبر كلام الوزير العماني مؤشراً على إمكانية تجاوز مجرد الوساطة بين أطراف الصراع في اليمن إلى ممارسة ضغوط على المتطرفين الحوثيين بهدف دفعهم إلى الانضمام لمسار السلام الذي تعمل عليه قوى إقليمية ودولية جنباً إلى جنب الأمم المتحدة.

وفي تغريدة عبر حسابه على تويتر، قال البوسعيدي إنه أجرى مباحثات مع المبعوث الأميركي إلى اليمن تيم ليندركينغ "بشأن استمرار الجهود الدولية المبذولة لإنهاء الحرب بما يحقق السلام والاستقرار الشامل في اليمن".

وعلى الصعيد ذاته قال المبعوث الأممي إلى اليمن مارتن غريفيث الجمعة، إن بإمكان أطراف النزاع اليمني اغتنام الفرصة وإحراز تقدم نحو حل الأزمة.

وجاء ذلك وفق بيان للمبعوث الأممي في ختام زيارة رسمية إلى سلطنة عمان التقى خلالها كبير مفاوضي جماعة الحوثي اليمنية محمد عبدالسلام، ومسؤولين عمانيين.

وأفاد البيان بأن غريفيث "ناقش خطة الأمم المتحدة لفتح مطار صنعاء ورفع القيود عن موانئ الحديدة، التوصل إلى وقف لإطلاق النار في اليمن، وإعادة إطلاق عملية سياسية شاملة لإنهاء النزاع".

وقال غريفيث "تظهر اجتماعاتي الأخيرة بالإضافة إلى الدعم الدولي والإقليمي المستمرين، أنه لا يزال بإمكان الأطراف اغتنام هذه الفرصة وإحراز تقدم نحو حل للنزاع"، حسب البيان ذاته.

وكان غريفيث قد أجرى الأثنين جولة خليجية شملت السعودية وسلطنة عمان للتباحث بشأن وقف إطلاق النار واستئناف مشاورات السلام في اليمن.

مسقط - عكس موقف للخارجية العمانية من الحرب الدائرة في اليمن انخراطاً متزايداً لسلطنة عُمان في جهود البحث عن مخرج سلمي من تلك الحرب، وحمل إشارات على إمكانية إحراز تقدم ما في تلك الجهود.

واعتبر وزير الخارجية العماني بدر البوسعيدي الجمعة، أنّ "الطريق إلى الحل السياسي للأزمة اليمنية يمر عبر بوابة وقف إطلاق النار وتدقيق المساعدات الإنسانية".

وجاء ذلك بمثابة إعلان عن تأييد السلطنة للخطوة التي اتخذتها المملكة العربية السعودية وأيدتها الأمم المتحدة والولايات المتحدة، وتمثلت في الدعوة إلى وقف شامل لإطلاق النار وفتح الباب أمام تدقيق السلع الأساسية والمساعدات الإنسانية على المناطق اليمنية.

مارتن غريفيث

لا يزال بالإمكان إحراز تقدم نحو حل النزاع في اليمن



التحرك الأميركي صوب مسقط لم يأت من فراغ

إلى أنه قام سابقاً بخمس رحلات إلى دول مختلفة في منطقة الخليج، ومن ذلك رحلته برفقة غريفيث والسيناتور الأميركي كريس مورفي والتي خرج منها، حسب تعبيره، بخيبة أمل، نتيجة رفض وفد الحوثيين في سلطنة عمان لقاء المبعوث الخاص للأمم المتحدة، مشدداً على أن رفضهم ذلك الاجتماع بالتحديد لم يكن هو الشيء الوحيد الإشكالي، حيث "أظهروا رغبتهم في الانخراط مع شتى الأطراف المعنية، ولكنهم سرعان ما كانوا يتراجعون عن مساهمهم".

العسكريين الحوثيين مرتبطين بالهجوم الذي يشنه الحوثيون على مارب، وهما رئيس هيئة الأركان الحوثية محمد عبدالكريم الغماري والقيادي العسكري الحوثي البارز يوسف المداني.

ووجه ليندركينغ في إيجاز صحافي العديد من الرسائل التي تعبر عن تحول وشيك قد يشهده الموقف الأميركي في الفترة القادمة من جهة تركيز مستوى الضغوط على الحوثيين، لكنه جدد في الوقت نفسه التزام الولايات المتحدة بإيجاد حل للصراع في اليمن، مشيراً

فيها باتخاذ قرارات قاسية ضد الحوثيين على خلفية رفض وفد التفاوض الحوثي للنسخة المعدلة من مبادرة المبعوث الأممي إلى اليمن والامتناع عن اللقاء به خلال زيارته العاصمة العمانية مسقط برفقة المبعوث الأميركي ليندركينغ.

وبعد أن سلكت إدارة الرئيس الأميركي جو بايدين نهجاً لينا مع الحوثيين ورفعت جماعتهم من قائمة الإرهاب، عادت مؤخراً للتلوح لهم بسلاح العقوبات حيث أعلنت الأسبوع الماضي عن فرضها عقوبات على اثنين من القادة

ورأت جهات مواكبة للحراك الجاري لإنهاء الحرب في اليمن أنّ لقاء غريفيث بعد السلام بحمل بوادر تراجع في الموقف المتشدد للحوثيين من تلك الجهود، وذلك أن آثار رفض وهدمهم في وقت سابق لقاء المبعوث الأممي في العاصمة العمانية غضب الجانب الأميركي وقد يكون آثاراً أيضاً حفظة الجانب العماني.

وكشفت مصادر سياسية في وقت سابق عن رسائل بعث بها مسؤولون أميركيون على صلة بالملف اليمني إلى الجماعة الحوثية عبر مسقط، هددوا

## الدولة العراقية تصارع الفشل على حافة الفوضى

الدولة، وحملوا الكاظمي مسؤولية ما حدث، مذبذبين بسياسة فرض الأمر الواقع بقوة السلاح من جانب فصائل الحشد المسلحة.

وكتب زياد عدنان، أحد المدونين، على صفحته في فيسبوك "لدينا قوات قوامها أكثر من مليون شخص، ويتم إتفاق مليارات الدولارات كرواتب وتسليح وتجهيز، وكل هذه القوات غير قادرة على ضبط أشخاص خارجين عن القانون".

وعلق محمد الميراني على صفحته في فيسبوك بالقول "اللاذولة تفرض طوقاً أمنياً على الدولة.. أين جيشك يا رئيس الوزراء".

وتعقياً على انتشار قوات الحشد في المنطقة الخضراء وحولها قال الكاظمي إن "المظاهر التي حدثت من قبل مجموعات مسلحة تعد انتهاكاً خطيراً للدستور والقوانين النافذة".

وأوضح الطوفان أن "ما حدث كان تمرداً عسكرياً باعتبار أن الشخص المعتقل قائد بالحشد الشعبي الذي يعتبر (صورياً) جزءاً من القوات الأمنية".

ووفق القانون يتلقى الحشد الشعبي أوامره من قيادة العمليات المشتركة التي تتبع وزارة الدفاع وترتبط بالقائد العام للقوات المسلحة مصطفى الكاظمي.

ورغم تبعية الحشد الشعبي قانونياً للقوات المسلحة، وارتباطه مباشرة برئيس الوزراء غير أن مراقبين يرون أن نفوذه تصاعد على نطاق واسع، ويات أقوى من مؤسسات الدولة الأخرى، ولا يخضع قيادته لأوامر الحكومة بل لقادته

المقربين من إيران. وعلى المستوى الشعبي اعتبر نشطاء على مواقع التواصل الاجتماعي أن سيطرة قوات من الحشد على أماكن مهمة داخل المنطقة الخضراء تحدّ سلطة

الحشد الشعبي أنّ "التجاوز والاستقواء والتمرد على الدولة ممنوع، ولا أحد فوق القانون"، مضيفاً "ليحتكم الجميع إلى الدولة ومنطقها قبل أن نتبعنا الفوضى".

ماهر جودة  
أصبح واضحاً أن الحشد خارج نطاق المؤسسة العسكرية

ويرى خبراء الشؤون العسكرية أن أحداث الأربعة تجاوزت على سلطة الدولة، وقال الخبير العسكري عباد الطوفان إن "ما جرى من أحداث الأربعة تجاوزت على الدولة والقانون وتصرف مرفوض، فمن صلاحيات رئيس الوزراء بصفته القائد العام للقوات المسلحة، تطبيق أوامر القبض الصادرة من القضاء".

وانتظار نتائج التحقيق وما يقرره القضاء".

وتابع "من خلال أحداث التوتر الأمني في بغداد أصبح واضحاً للجميع أن الحشد خارج نطاق المؤسسة العسكرية، لكن بعد ساعات تم الإعلان عن إطلاق سراحه وتسليمه لقوات الحشد الشعبي بعد انتشار عناصرها في المنطقة الخضراء. ومن الأماكن التي سيطرت عليها قوات الحشد مبنى رئاسة الوزراء وهو ما وضعه محللون سياسيون في خانة "الصراع القائم بين الدولة واللاذولة" في البلاد.

وقال عضو مركز القرار للدراسات الإستراتيجية ماهر جودة "إن المؤسسات الأمنية المعروفة ترتبط بالقائد العام للقوات المسلحة وما حصل الأربعة يبدو أنه صراع بين الدولة واللاذولة".

وأضاف جودة متحدثاً لوكالة الأناضول "كان من المفترض أن يتم احترام مذكره القبض الصادرة من القضاء ضد القائد في الحشد الشعبي منذ مقتل قائد فيلق القدس في الحرس الثوري الإيراني قاسم سليماني ورئيس أركان الحشد أبو مهدي المهندس في غارة جوية أميركية قرب مطار بغداد مطلع العام الماضي. وتتهم تلك الفصائل الكاظمي بمساعدة الأميركيين على اغتيال سليماني والمهندس.

وإزاء استعراض الحشد لقوته في قلب بغداد، حذر رئيس الوزراء الأسبق حيدر العبادي من دخول البلاد في مرحلة الفوضى.

وقال العبادي في تغريدة الأربعة إن "بناء الدولة مسؤولية تضامنية، فإما أن تسير الدولة إلى السيادة والنظام، أو أن تسقط الدولة على رؤوس الجميع". واعتبر العبادي الذي دخل خلال رئاسته للحكومة في خلافات أيضاً مع

بغداد - أظهر تمرد ميليشيات الحشد الشعبي على أوامر صادرة عن الحكومة العراقية للمرة الثانية خلال أشهر مدى تغول الفصائل المسلحة، لكنه كشف في المقابل عن بقايا نبض في شرايين الدولة العراقية المنهكة على جميع المستويات ووجود رغبة لدى نخبة من قياداتها السياسية والعسكرية في استعادة ما أمكن من هيبتها رغم الصعوبات.

ورداً على اعتقال قيادي في الحشد بتهمة الإرهاب حاصرت قوات من الحشد الشعبي، الأربعة، منزل رئيس الوزراء مصطفى الكاظمي وأماكن أخرى في المنطقة الخضراء التي توجد بها منازل مسؤولين ومقر مؤسسات رسمية والبعثات الدبلوماسية الأجنبية.

وأوقفت قوة أمنية عراقية، الأربعة، قاسم مصبح قائد عمليات الحشد في محافظة الأنبار غربي العراق بتهمة الإرهاب، وفق وزارة الدفاع.

ولم توضح وزارة الدفاع التهمة المنسوبة لمصبح على وجه الدقة، إلا

أن وسائل إعلام محلية أفادت بأنه "متهم بقتل ناشطين في الاحتجاجات" بينهم إيهاب الوزني رئيس تنسيقية الاحتجاجات في كربلاء الذي قتل على يد مجهولين في التاسع من مايو الجاري.

لكن بعد ساعات تم الإعلان عن إطلاق سراحه وتسليمه لقوات الحشد الشعبي بعد انتشار عناصرها في المنطقة الخضراء. ومن الأماكن التي سيطرت عليها قوات الحشد مبنى رئاسة الوزراء وهو ما وضعه محللون سياسيون في خانة "الصراع القائم بين الدولة واللاذولة" في البلاد.

وقال عضو مركز القرار للدراسات الإستراتيجية ماهر جودة "إن المؤسسات الأمنية المعروفة ترتبط بالقائد العام للقوات المسلحة وما حصل الأربعة يبدو أنه صراع بين الدولة واللاذولة".

وأضاف جودة متحدثاً لوكالة الأناضول "كان من المفترض أن يتم احترام مذكره القبض الصادرة من القضاء ضد القائد في الحشد الشعبي منذ مقتل قائد فيلق القدس في الحرس الثوري الإيراني قاسم سليماني ورئيس أركان الحشد أبو مهدي المهندس في غارة جوية أميركية قرب مطار بغداد مطلع العام الماضي. وتتهم تلك الفصائل الكاظمي بمساعدة الأميركيين على اغتيال سليماني والمهندس.

وإزاء استعراض الحشد لقوته في قلب بغداد، حذر رئيس الوزراء الأسبق حيدر العبادي من دخول البلاد في مرحلة الفوضى.

وقال العبادي في تغريدة الأربعة إن "بناء الدولة مسؤولية تضامنية، فإما أن تسير الدولة إلى السيادة والنظام، أو أن تسقط الدولة على رؤوس الجميع". واعتبر العبادي الذي دخل خلال رئاسته للحكومة في خلافات أيضاً مع

بغداد - أظهر تمرد ميليشيات الحشد الشعبي على أوامر صادرة عن الحكومة العراقية للمرة الثانية خلال أشهر مدى تغول الفصائل المسلحة، لكنه كشف في المقابل عن بقايا نبض في شرايين الدولة العراقية المنهكة على جميع المستويات ووجود رغبة لدى نخبة من قياداتها السياسية والعسكرية في استعادة ما أمكن من هيبتها رغم الصعوبات.

ورداً على اعتقال قيادي في الحشد بتهمة الإرهاب حاصرت قوات من الحشد الشعبي، الأربعة، منزل رئيس الوزراء مصطفى الكاظمي وأماكن أخرى في المنطقة الخضراء التي توجد بها منازل مسؤولين ومقر مؤسسات رسمية والبعثات الدبلوماسية الأجنبية.

وأوقفت قوة أمنية عراقية، الأربعة، قاسم مصبح قائد عمليات الحشد في محافظة الأنبار غربي العراق بتهمة الإرهاب، وفق وزارة الدفاع.

ولم توضح وزارة الدفاع التهمة المنسوبة لمصبح على وجه الدقة، إلا

أن وسائل إعلام محلية أفادت بأنه "متهم بقتل ناشطين في الاحتجاجات" بينهم إيهاب الوزني رئيس تنسيقية الاحتجاجات في كربلاء الذي قتل على يد مجهولين في التاسع من مايو الجاري.

لكن بعد ساعات تم الإعلان عن إطلاق سراحه وتسليمه لقوات الحشد الشعبي بعد انتشار عناصرها في المنطقة الخضراء. ومن الأماكن التي سيطرت عليها قوات الحشد مبنى رئاسة الوزراء وهو ما وضعه محللون سياسيون في خانة "الصراع القائم بين الدولة واللاذولة" في البلاد.

وقال عضو مركز القرار للدراسات الإستراتيجية ماهر جودة "إن المؤسسات الأمنية المعروفة ترتبط بالقائد العام للقوات المسلحة وما حصل الأربعة يبدو أنه صراع بين الدولة واللاذولة".

وأضاف جودة متحدثاً لوكالة الأناضول "كان من المفترض أن يتم احترام مذكره القبض الصادرة من القضاء ضد القائد في الحشد الشعبي منذ مقتل قائد فيلق القدس في الحرس الثوري الإيراني قاسم سليماني ورئيس أركان الحشد أبو مهدي المهندس في غارة جوية أميركية قرب مطار بغداد مطلع العام الماضي. وتتهم تلك الفصائل الكاظمي بمساعدة الأميركيين على اغتيال سليماني والمهندس.

وإزاء استعراض الحشد لقوته في قلب بغداد، حذر رئيس الوزراء الأسبق حيدر العبادي من دخول البلاد في مرحلة الفوضى.

وقال العبادي في تغريدة الأربعة إن "بناء الدولة مسؤولية تضامنية، فإما أن تسير الدولة إلى السيادة والنظام، أو أن تسقط الدولة على رؤوس الجميع". واعتبر العبادي الذي دخل خلال رئاسته للحكومة في خلافات أيضاً مع

## الخارجية العراقية: لا إشراف دولي على الانتخابات

مجلس النواب البالغ عددهم 328 عضواً والذين ينتخبون بدورهم الرئيس ورئيس الوزراء.

ورداً على رسالة وزير الخارجية العراقي في فبراير الماضي التي طلب فيها من الأمم المتحدة إرسال مراقبين قبل الانتخابات، منح مجلس الأمن الضوء الأخضر لمراقبي الأمم المتحدة، كما سمح أيضاً للبعثة الأممية في العراق بتقديم الدعم اللوجيستي والأمني إلى المراقبين الدوليين والإقليميين الذين تدعوهم الحكومة العراقية.

وقال الصحافي إن "العراق يتطلع إلى تسخير فريق تابع للأمم المتحدة قوي ومعلن عنه بوضوح".

التزوير والتلاعب التي تهدد تلك المناسبة بشكل جدي.

ووافق مجلس الأمن الدولي الخميس بالإجماع على طلب عراقي بتشكيل فريق تابع للأمم المتحدة لمراقبة الانتخابات البرلمانية.

وفي وقت سابق من هذا الشهر حثت الممثلة الخاصة للأمم المتحدة في العراق جينين هينيس بلاسحارت ولمرة واحدة، وطلب من الحكومة العراقية مع الالتزام الكامل بالسيادة الوطنية.

وكانت فكرة الإشراف الدولي على الانتخابات قد راجت بقوة في العراق واكتسبت مناصرين لها نظراً لمخاطر

بغداد - نفت وزارة الخارجية العراقية الجمعة وجود أي توجه نحو إجراء الانتخابات النيابية المبكرة المقررة لشهر أكتوبر القادم تحت إشراف دولي.

وقال المتحدث باسم وزارة الخارجية أحمد الصحافي في بيان إنه "لا إشراف دولياً على الانتخابات، بل رقابة من فريق تابع للأمم المتحدة، ولمرة واحدة، وطلب من الحكومة العراقية مع الالتزام الكامل بالسيادة الوطنية".

وكانت فكرة الإشراف الدولي على الانتخابات قد راجت بقوة في العراق واكتسبت مناصرين لها نظراً لمخاطر



الحشد الشعبي.. ورطة العراق التي لا فكاك منها